Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/11
14 November 1988
ARABIC
Original:ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٨ (ج) من جدول الاعمال المؤقت

مسالة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إعمال هذه الحقوق

المشاركة الشعبية باشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الانسان

تقرير الامين العام

المحتويات

		الصفحة
	مقدمة	٣
اولا	- الردود الواردة من الحكومات	٤
	الارجنتين	٤
	شيلي	١٥
	كولومبيا	١٨
	جامايكا	٢١
	المكسيك	٢٣
	بنما	٢٥
	قطر	٣٢
	السنغال	٣٣

المحتويات (تابع)

		المفحة
ثانيا -	الردود الواردة من هيئات الامم المتحدة وإدارات الامانة	٣٣
	مكتب مفوض شؤون ناميبيا	٣٣
	مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٣
ثالثا -	ردود واردة من الوكالات المتخصصة	٣٤
	منظمة الصحة العالمية	٣٤
رابعا -	ردود واردة من منظمات غير حكومية	٣٦
	الرابطة الدولية لاندية الليونز	٣٦
	الاتحاد الدولي للاسكان والتخطيط	٣٧
	الرابطة الدولية للعلوم السياسية	٣٧
	الاتحاد الدولي للسلطات المحلية	٣٧
	الاتحاد البرلماني الدولي	٣٨
	برنامج تريكل أب الموحد	٣٩
	الاتحاد الدولي لموثقي العقود اللاتينيين	٣٩

مقدمة

١ - رجت لجنة حقوق الإنسان ، بقرارها ٣١/١٩٨٨ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨ وعنوانه "المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الانسان" ، من الامين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تعليقات الحكومات وأجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية التي لم تقدم تعليقاتها بعد على الدراسة عن المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان (E/CN.4/1985/10 و Add.1 و 2) أن تفعل ذلك ، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة والاربعين .

٢ - وبناء على ذلك ، دعا الامين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الحكومات التي لم تقدم بعد تعليقاتها على الدراسة السالفة الذكر أن تفعل ذلك بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إن أمكن . وكذلك ، دعا وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان ، في رسالة مؤرخة بذات التاريخ ، أجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية أن تفعل الشيء ذاته . وأحيلت نسخة عن قرار اللجنة ٣١/١٩٨٨ رفق كل مذكرة شفوية أو رسالة .

٣ - ومما يلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان ، في قرارها ٣١/١٩٨٧ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ والمتعلق بهذا الموضوع ، قد طلبت معلومات مماثلة . وعملا بهذا القرار ، قدم الامين العام تقريراً إلى لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والاربعين (E/CN.4/1988/11 و Add.1) . وترد في هذه الوثيقة المعلومات الواردة بعد إعداد ذلك التقرير عملا بذلك القرار .

٤ - يتضمن هذا التقرير ، الذي أُعد عملاً بالقرار ٣١/١٩٨٨ ، التعليقات على الدراسة المذكورة أعلاه والواردة ابتداءً من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ من الحكومات وأجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية .

أولاً - الردود الواردة من الحكومات

الارجنتين

[الاصل : بالاسبانية]
[٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
و ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨]

مقدمة

في المفهوم الديمقراطي ، لا يمكن بلوغ الحرية إلا في إطار حكم القانون . وفي هذه الحالة ، لا ينبغي إعتبار الدولة شراً لا بد منه ، بل نمطاً للحياة يعيش في ظله كل فرد كعضو في المجتمع . ومن ثم ، فإن الحق في المشاركة لا ينبغي فهمه حصرا كحق في المراقبة المتبادلة في مواجهة ادعاءات الهيمنة من جانب الدولة ، بل كغاية سياسية ، وكشكل من "اشكال الانتشار" وتحقيق الإمكانات البشرية الممتازة .

مكتب وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان

إن مهام مكتب وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان التابع لوزارة الداخلية ، والمنشأ بمقتضى المرسوم ٨٤/٣٠٩٠ ، تتمثل في "الاضطلاع بدراسات وتقديم توصيات بشأن ملاءمة أو ضرورة وضع قواعد تضمن وتحمي الممارسة الفعالة والكاملة لحقوق الانسان" . ومن اختصاصاته كذلك "تنظيم ورعاية أنشطة دراسية وتعليمية ومجتمعية بهدف نشر قيم وأُسس حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع بأكمله" .

وفي هذا الإطار ، نظمت دورات دراسية عن هذا الموضوع تضمنت دراسة لمواضيع حقوق الإنسان ومشاكلها ، وتطورها تاريخياً ، وحمايتها دولياً ، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتعليم من منظور حقوق الإنسان ، والاقليات ، وحالات التمييز ، وحماية اللاجئين ، والعنف وحقوق الإنسان ، وما إلى ذلك .

واقتناعاً بأن تدريس حقوق الإنسان ينبغي أن يستهدف الحض على اتخاذ مواقف معينة وانتهاج سلوك معين ، وضع مكتب وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان خطة لوحدات التدريس موجهة نحو طلاب المدارس الابتدائية .

كما تقرر استعراض دراسة حقوق الإنسان في الأرجنتين على جميع مستويات ومراحل التعليم الوطني وعلى صعيد المقاطعات . والهدف من ذلك هو الاستفادة من المعلومات المستكمّلة التي من شأنها أن تشكل في المستقبل أساساً للخطط التعليمية في هذا المجال .

التعليم

في مجال التعليم ، تم الاخذ بمنهج تعليمي جديد يتضمن شرحاً للمساعدة والتعايش والاحترام المتبادل والحرية الابتكارية والمسؤولة . إن حرية الالتحاق بمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي قد شقت الطريق أمام مئات الآلاف من الشباب الذين أتيحت لهم الآن إمكانية الدراسة .

كما أُضفي طابع قانوني على نشاط مراكز الطلبة في مؤسسات التعليم الثانوي وما بعد الثانوي من أجل تيسير المشاركة النشطة للشباب في الأعمال المدرسية وتعزيز ممارسة الطلبة لحريتهم وزيادة شعورهم بالمسؤولية . وكان الهدف من ذلك إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم بجميع مراحله .

ويرد فيما يلي توليف للمقررات الرئيسية :

* تمت الموافقة على التحويل التدريجي لجميع المؤسسات إلى مؤسسات مختلطة ، مع تكييف الهياكل الاساسية لذلك الغرض (القرار ٨٥/١٩٨٦) .
* تم التشجيع على تحويل الفصول الدراسية إلى "قاعات حلقات تدارس" ، مع الاخذ بأساليب عمل نشطة وقائمة على المشاركة أساساً (التعميم DIMEM - ٨٥/٨٧) .
* تم تحديد سن الـ ١٨ سنة كحد أدنى للالتحاق بنظام البكالوريا الحرة من أجل الراشدين ، مع تعديل القاعدة السابقة التي كانت تقضي بأن تكون السن الادنى لذلك ٢١ سنة (القرار ٨٥/٢٣٢٩) .
* تم إقرار نظام التعاونيات المدرسية (القرار ٨٦/١٥٩٩) .

وتم ، بواسطة آليات قائمة على المشاركة ، إحراز تقدم في مكافحة الامية وشبه الامية بهدف تعزيز التطور الشخصي والعائلي والمجتمعي بواسطة مواطنين قادرين على الدفاع عن حقوقهم الذاتية .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، وُقّعت اتفاقات مع مقاطعات وبلديات مختلفة ، ومع جامعات وشركات تابعة للدولة ونقابات ، ويجري تنفيذ عدة خطط دولية بدأ العمل بها في آذار/مارس ١٩٨٦ ، وإثنتان من هذه الخطط يجري تنفيذها بالاشتراك مع اليونسكو .

وأُنشئت ، بمقتضى المرسوم ٣٣٠٨ الصادر عن السلطة التنفيذية الوطنية ، اللجنة الوطنية لمحو الامية والتعليم المتواصل .

وعلى الصعيد المجتمعي ، نظمت ورشات لصنع الطوب والآجر من أجل تشييد المساكن ، وإنقاذ الحرف القروية ، والنهوض بالبساتين العائلية ، والاخذ بالنظام التعاوني على نحو فعال ، والاستشارة القانونية بشأن الرعاية الاجتماعية والقوانين العمالية ، والمساعدة الطبية وفي طب الاسنان مجانا .

الثقافة

أفضى التمتع الكامل بالحرية في مجال الثقافة إلى مضاعفة الإمكانيات الإبداعية على جميع الأصعدة . ومن أبرز الانشطة التي حفزتها أمانة الشؤون الثقافية ما يلي : اللقاء الاتحادي للثقافة في مار دل بلاتا ، المهرجان المسرحي الاول لامريكا اللاتينية ، الندوة الثقافية عن كولومبيا في بوينس أيرس ، اللقاء الوطني الاول عن المشاركة المجتمعية ، المحفل الوطني عن المكتبات ، بيكاسو في بوينس آيرس ودالي في الارجنتين ، المهرجان الثاني للفرق السمفونية الوطنية ، البرنامج الوطني لديمقراطية الثقافة ، اللقاءات المعقودة في باهيّا بالبرازيل والمعنية بالسياسات الثقافية لمنظمة الدول الامريكية ، البرنامج الثقافي في أحياء البلديات .

البحث العلمي

في مجال البحوث ، تَمَثَّلَ نشاط المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية في الإسهام في إصلاح آثار الاستبداد والتمييز اللذين اتصفت بهما هذه الهيئة أثناء الحكم الديكتاتوري . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تم تيسير عملية إعادة توظيف رجال العلم والموظفين المصروفين من الخدمة ، وتم استحداث نظام للمنح الدراسية من أجل إتاحة المجال لإعادة إدماج من اضطروا إلى قطع نشاطهم العلمي نتيجة للاضطهاد أو التمييز السياسي ، وفُتح الطريق أمام عودة ما يقارب ثمانين باحثاً إلى البلد وعُينوا في وظائف بوصفهم باحثين علميين . واستُحدث مكتب نقل التكنولوجيا ، الذي تم بواسطته تشجيع ربط الباحثين بشركات عامة وخاصة . ومن جهة أخرى ، أبرم المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية اتفاقاً مع الامم المتحدة للاشتراك في مكتبات تابعة لمعاهد وجامعات أجنبية .

العمل في المجال الاجتماعي

في المجال الاجتماعي ، عكفت الحكومة الوطنية على إجراء الإصلاح الهيكلي للمؤسسات التي كانت تقف عقبة أمام تحقيق مساواة حقيقية في فرص الوصول إلى المنتجات والخدمات الاساسية ، عن طريق اتخاذ إجراءات تضمن مستويات وافية من الإنصاف في التوزيع ومشاركة ديمقراطية واسعة في الإدارة .

إن المشاركة الطوعية والتضامنية للمجتمع هي أمر لا غنى عنه في وضع الخطط والبرامج الاجتماعية . وإن إقامة عدالة حقيقية في التوزيع والحث على الاخذ بأشكال

محددة من المشاركة هما أمران يشكلان جزءا من المخطط الاجتماعي الشامل الذي تسعى وزارة الصحة والعمل الاجتماعي إلى وضعه موضع التطبيق . ومن الامثلة على ذلك برامج التغذية الشعبية مثل برنامج "بان" (الخبز) ، وبرنامج المشتريات المجتمعية ، وبرنامج المطاعم المدرسية ، وبرنامج الرياضة للجميع ، وبرنامج الالعاب في الاحياء ، وخطط الإدارة الذاتية للمساكن الشعبية ، ومشروع الضمان الصحي الوطني ، وصندوق المساعدة على شراء الادوية للفئات ذات الدخل المنخفض ، والنهج الجديد في التصدي لمشاكل القاصرين والمعوقين والمسنين ، وما إلى ذلك .

أمانة الدولة للنهوض الاجتماعي

إن أمانة الدولة للنهوض الاجتماعي هي أحد الادوات الاساسية في الدولة لوضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها . وتتمثل أهدافها الرئيسية في العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح أضعف القطاعات بسبب وضعها الاجتماعي ـ الاقتصادي الهامشي . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومة الديمقراطية عاقدة العزم على أن تنهض ، إضافة الى هذه القطاعات الاجتماعية ، بآليات جديدة للمشاركة والتنظيم المجتمعي .

وفي هذا الإطار ، يجري تشجيع الدعم التقني والمالي للمبادرات المجتمعية في مختلف المستويات الرسمية بهدف تعزيز التنظيم والمشاركة .

وإحدى الاقليات المتخلفة عادة هي سكان الارجنتين الاصليين . فقد تضررت جماعات عديدة من اهالي التوبا والماتاكو وغيرهما من الاسر الهندية نتيجة للسيول التي اجتاحت شمال شرقي البلد .

وبالإضافة إلى مواد مساعدة الطوارىء ، تم ارسال معدات صحية وتوفير مصادر من أجل أغراض شتى منها تشييد مساكن بواسطة نظام الجهد الذاتي والتعاضد .

وكذلك فقد حثت أمانة الرفاه الاجتماعي على استحداث آليات للمشتريات المجتمعية من أجل تخفيض ثمن المنتجات ذات الضرورة الاساسية ، ولا سيما الاغذية . وتمت إقامة اسواق مجتمعية في جميع انحاء البلد .

وإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى وضع برنامج للبساتين والمزارع موضع العمل . ويتضمن هذا البرنامج التشجيع على استنباط صيغ للزراعة تستهدف الاكتفاء الذاتي في الاغذية لدى المجتمعات المتخلفة التي تتلقى مساعدة تقنية من المواد الاولية من أجل الإنتاج الذاتي لديها .

الحركة التعاونية

شهد القطاع التعاوني بوجه عام نمواً عددياً قياسياً ، حيث استحدث ما يزيد عن ٠٠٠ ٢ تعاونية جديدة . والحركة التعاونية هي أكبر الحركات الاجتماعية عددا في البلد اذ تضم أحد عشر مليونا من الاعضاء . وعملت أمانة العمل التعاوني كعنصر حافز في هذه العملية وسعت إلى إضفاء طابع قانوني وشرعي على الحركة التعاونية بما يلائم تنمية هذه الحركة .

وهناك لجنة للنهوض بالخطة الوطنية لتنمية التعاونيات . وهي تتألف من موظفين من مختلف قطاعات الحكومة المتصلة بهذا النشاط ، ويشارك مشاركة كاملة فيها ممثلون عن الحركة التعاونية ، من خلال CONINAGRO و COOPERA . ومن بين إجراءات أخرى ، وُقعت اتفاقات تتيح للعمال الريفيين ، من خلال الجهد الذاتي ، انشاء مشاريعهم للمؤسسات الخاصة بهم ، الخاصة في مجالات الزراعة ، والصناعة ، والخدمات العامة . وكذلك ، وضعت أمانة العمل التعاوني مشروع قانون يقضي باستحداث نظام خاص لتعاونيات العمال ، بحيث تكون إدارتها ديمقراطية وملكيتها اجتماعية . ويأتي مشروع القانون هذا تلبية لطلب قديم من جانب الحركة التعاونية الارجنتينية ، ولا شك في أنه سيكون له أثر في إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي في البلد .

الإصلاح الدستوري

في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أعرب المجلس المعني بترسيخ الديمقراطية ، وهو هيئة استشارية أنشأها رئيس الدولة ، عن آرائه بشأن إصلاح الدستور الوطني .

ويقترح المجلس في استنتاجاته سلسلة من التعديلات في جوانب شتى من نص الدستور ، بما في ذلك إقامة نظام مختلط للحكم ، واستحداث منصب "رئيس وزارة" ، وإجراء تغييرات في طريقة عمل البرلمان ، والنص على نظام "مشاورة الشعب" في الدستور .

وفيما يتعلق "بمشاورة الشعب" ، يرى المجلس أن الاشكال شبه المباشرة للديمقراطية (الاستفتاء واستطلاع الرأي) تنطوي على مشاركة المواطنين مشاركة أشمل في العملية السياسية ، اذ يعبر المواطن من خلالها عن آرائه بشأن مواضيع ذات اهمية كبرى .

ويستصوب المجلس أن تدعو السلطة التنفيذية الى مشاورة الشعب (دون أثر الزامي) بشأن مواضيع ذات أهمية سياسية خاصة . وفيما يتعلق بالكونغرس ستتخذ ترتيبات من أجل المشاركة الشعبية في المسائل المحالة للموافقة عليها أو فيما يتعلق برفض القوانين القائمة أو الجاري اعتمادها .

ومن المتوخى أيضا اتاحة الامكانية للمواطنين لتقديم مشاريع قوانين إلى الكونغرس ، مع إيراد ذكر للحدود الممكنة ، مثل العدد الادنى للتوقيعات ونوع المقترحات التي يمكن تقديمها .

وهناك ايضا مشروع آخر يشدد على ضرورة إضفاء طابع شرعي أخيراً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنص على واجب حماية الأفراد الاقل حظاً من حيث القدرات والثروات .

ويقترح علاوة على ذلك ادخال أحكام مؤاتية لروح ديمقراطية في المؤسسات الخاصة والعامة لكي يتمكن المنتفعون من ممارسة رقابة على تنظيمها والتعاون في إدارتها .

ومن خلال الطروحات المقدمة ، يتبين أن أحد الاهداف الرئيسية للحكومة الحالية العمل على وضع السياسات المبرمجة على النحو المناسب ، مع مراعاة المشاركة الشعبية . وأكثر الامور دلالة في هذا الشأن الاهمية التي يوليها مجلس ترسيخ الديمقراطية للاشكال شبه المباشرة للتعبير الشعبي ، مثل الاستفتاء واستطلاع الآراء . كما أن الإصلاحات المستصوبة في المجال التعليمي تُظهر التشديد على مشاركة المواطنين في العملية السياسية .

وهذا الاتجاه هو مثال نموذجي على الحكومات الديمقراطية ، التي تقوم على التمثيل الشعبي الحقيقي ، بينما ينعدم هذا الاتجاه في الانظمة السياسية الاستبدادية كتلك التي تغلب عليها التاريخ الارجنتيني ، لحسن الحظ .

١ - البرنامج الوطني لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة

إن البرنامج الوطني لاضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة يستهدف بصفة رئيسية الإسهام في وضع القواعد الديمقراطية في بلدنا . وهذا شرط لا غنى عنه من أجل إقامة مجتمع ناضج ومتسم بالمسؤولية وقادر على حل المنازعات والخلافات بواسطة تدابير دستورية . وبذلك يتسنى تعزيز دور السكان ، مما يفضي ، تدريجيا ، إلى تحديد العناصر التي تنطوي على استبداد والتي يُحتمل أن تكون موجودة في المجتمع الارجنتيني ، وإلى التغلب على هذه العناصر فيما بعد . ولا شك أن هذا شرط مسبق أساسي من أجل التنمية المتواصلة في بلدنا .

ويرى البرنامج الوطني لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة أن "المشاركة الشعبية باشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الانسان" هي أمر ذو أهمية استراتيجية حيوية .

ومن أجل ذلك ، يتم في إطار البرنامج المذكور تنفيذ عدد كبير من الإجراءات الرامية إلى إعادة منح المجتمع المدني ومؤسساته الدور القيادي اللازم لتحقيق اللامركزية في الدولة ، تعزيزاً لروح الإبداع والمسؤولية والتعقل - وهي عناصر أساسية من أجل الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان .

وفي هذا السياق ، اعتمد البرنامج أشكال عمل مختلفة ، تشكل فيها دراسة المشاركة الشعبية المحور الأساسي . ويرد فيما يلي وصف لمختلف مجالات الدراسة :

٢ - تشخيص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكلية اثناء الانتقال إلى الديمقراطية

٢ -١ اجتماع البرنامج الوطني لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة لعام ١٩٨٦ - لجنة القانون والعدل والأمن

في أيار/مايو ١٩٨٦ ، انعقد أول اجتماع لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة ، في مسرح الجنرال سان مارتين ، بمشاركة ٧٥٠ شخصا مقسمين إلى عدة لجان عمل ، معنية على التوالي بالعدل والأمن ، والجيرة ، والأسرة ، والفن والتعبير ، والإدارة العامة ، والمرافق العامة ، وعلاقات العمل ، والرياضة ، والتعليم ، وما إلى ذلك .

وكان الهدف من الاجتماع تشخيص الحالات التي تنطوي على استبداد في مختلف المجالات واقتراح سبل بديلة لإيجاد حلول لهذه الحالات .

وتم التوصل إلى الاستنتاجات التالية في لجنة القانون والعدل والأمن :

١) وجود ضرورة قصوى للنهوض بالثقافة الديمقراطية بجميع مظاهرها بوصفها من القيم الأساسية للنظام الديمقراطي ، كنقيض للثقافة الاستبدادية .

٢) ضرورة إعطاء الأولوية لحقوق الانسان بوصفها من القيم التأسيسية والدينامية للثقافة الديمقراطية ، مع الإشادة ببعدها السياسي ، إلى جانب الإشادة بجوانبها الاخلاقية والقانونية .

٣) هناك حاجة أيضا الى السماح بالإعراب عن الاعتراض في ظل حكم القانون .

وقد تمت بالفعل معالجة هذه المواضيع في بعض المجالات المشروحة فيما يلي ، وكذلك في إطار مناقشة موضوع "التمييز والعمل المتعدد الاختصاصات" .

٢ -٢ الاجتماع المعني باصلاح نظام السجون الارجنتيني

إن خصائص نظام السجون الارجنتيني تُظهر نموذجاً من الانضباط لا يتفق مع النظام الديمقراطي . وتنم هذه الخصائص عن قِدَم عهد هذا النظام وعن وجود استبداد

متسلط فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، ومن ثم ، فقد باتت هذه المؤسسات مدارس حقيقية للجنوح . ولا شك أنها تشكل عاملاً محتملاً للنزاع على الاجل القصير ، مما تترتب عليه نتائج يتعذر التنبؤ بها .

ومن الجهة الاخرى ، تتجلى في المجتمع أنماط من السلوك وتصرفات رمزية تعزز وتشجع مواقف استبدادية على درجة كبيرة من العدوانية الاجتماعية ، ويحدث ذلك عن طريق نماذج من السلوك الاجتماعي تمجدها وسائط الاتصال ، ومن ثم ، فهي تقوِّض القيم الديمقراطية . وعلاوة على ذلك ، فهي لا تتفق والقاعدة الدستورية المتعلقة بإعادة تأهيل الفرد وإعادة إدماجه في المجتمع .

٢ ـ٣ الاجتماع المعني بالعلم والتكنولوجيا والديمقراطية

في هذا المضمار ، الذي يعتبر مجالاً آخر من المجالات ذات الاولوية في البرنامج ، جرت خلال عام ١٩٨٦ لقاءات مع أعضاء الاوساط العلمية الارجنتينية نوقشت فيها مختلف جوانب الاساليب الاستبدادية التي تنطوي على تمييز والتي تعوق تنمية الممارسة العلمية والتكنولوجية في بلدنا .

وتم تحليل سبل عمل مختلفة من أجل التوصل إلى إضفاء طابع ديمقراطي فعال على المؤسسات . وقد تم بالفعل ، في هذا السياق ، وضع وثيقة معلومات أساسية حول هذا الموضوع تعكس ، في شكل تشخيص ، قلق الباحثين والتقنيين بشأن هذه المشكلة . وبناء على ذلك ، ستتم خلال هذا العام مواصلة تحليل المسائل المطروحة ، حيث أنه لم تنته مناقشة هذا الموضوع ، وأن أطراف المناقشة ذاتهم يريدون مواصلتها .

٢ ـ٤ البرنامج المقترح بشأن التمييز والعمل المتعدد الاختصاصات

ستتم في الاشهر القادمة معالجة موضوع التمييز بأشكاله المختلفة . وتحقيقا لهذه الغاية ، وُضعت أنشطة مختلفة ، مثل الندوات ، وحلقات المناقشة ، والحلقات الدراسية ، والحلقات التدريبية المصممة خصيصا لوضع برامج فرعية في مجال التعليم قبل المدرسي ، والممارسات الاستبدادية والمشاركة ، والعنصرية ، والمرأة ، والشباب ، وما إلى ذلك .

وكذلك ، سيتم تباعاً وضع هذه البرامج مع المنظمات غير الحكومية وهيئات الحكومة التي تعالج أصلاً هذا الموضوع .

٣ ـ٥ البرامج المنفذة بالتعاون مع الكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية

تم ، عملاً باتفاقية مبرمة بين هذا البرنامج والكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية ، الاضطلاع بأنشطة بحث مختلفة قام بها أخصائيون رفيعو المستوى بهدف إيجاد صلة بين مشكلة الممارسات الاستبدادية والجوانب الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في المجتمع الأرجنتيني .

وأسفرت هذه الأنشطة عن وضع الوثائق التالية : المزارع العائلية في الزراعة وتربية الحيوانات ؛ الديمقراطية والشرعية والروح الجماعية ؛ الثورة التكنولوجية ؛ الحكم الذاتي الوطني والديمقراطية . ونوقشت هذه الوثائق في إطار البرنامج مع أخصائيين مختلفين ، وكذلك مع أصحاب عمل وممثلين نقابيين وموظفين .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد جرت في ٣١ آب/ أغسطس الماضي مناقشة لعمل الحركة النقابية والتعليم ، في اجتماع حضره ممثلون عن مجموعة واسعة من النقابات . وأسفر هذا الاجتماع عن وضع خطط عمل تتيح للعمال مواكبة التغيرات التكنولوجية بنجاح في الأزمة القائمة حالياً في تحويل الهياكل الانتاجية .

٣ ـ٦ الندوة المعنية بإعادة تنظيم المستشفيات العامة

جرى تحليل للوحدات الصحية بهدف تحسين خدمات المستشفيات العامة على مستويات شتى . ويتم التركيز في المشروع على إجراءات محددة يجري تنفيذها في مستشفى فيسنته لوبس البلدي ، ويلاحظ أنه عقد في شهر كانون الأول/ديسمبر اجتماع تحضيري حول موضوع مشاركة مختلف المجالات .

وثمة ظروف مختلفة تقتضي درجة عالية من التصرفات الاستبدادية التي تتخذ عادة أشكالاً تنظيمية . وفي هذا السياق ، يمكن القول بأن هناك ، كما هي الحالة فعلا في مجالات أخرى في الدولة ، "ثقافات استبدادية" تؤثر في المنتفعين بها من خلال الخدمات المختلفة .

ومجال العمل هذا هو أحد مجالات العمل ذات الأولوية في البرنامج ، حيث أسفر عن عدة لقاءات للمناقشة والتشخيص ، فضلاً عن وثيقة أساسية تعرض المشاكل التي يواجهها القطاع . أما فيما يتعلق بالمشتركين ، فقد دعيت مجموعة واسعة منهم من أخصائيين ومنظمات وسيطة إلى منتفعين بالنظام . ويتم السعي إلى وضع نماذج قائمة على المشاركة من شأنها أن تحدث تغييرات في الإدارة الصحية تتيح للمجتمع الاضطلاع بدور قيادي . وعليه فإن هذا النموذج هو أداة مناسبة وفعالة لبلوغ هذه الأهداف .

٣ - وضع البرامج والانشطة على الصعيد الاجتماعي المتوسط

تتم ، على هذا الصعيد ، معالجة نوعين من المشاكل :

٣ -١ اجتماعات لتبادل الخبرات القائمة على المشاركة مع المؤسسات المنتجة

عقدت حلقات دراسية - تدريبية متتالية في مؤسسات منتجة اقتصادياً (خاصة ومملوكة للدولة) بهدف ترويج ومشاطرة منهجيات للمشاركة تتصف بالديمقراطية وتتيح رفع مستويات الفعالية والكفاءة مع منح دور أساسي للعامل البشري في عمليات التنظيم .

وكنتيجة لهذه الحلقات التدريبية ، شكلت لجنة تنظيمية للتحضير لمؤتمر لتبادل الخبرات القائمة على المشاركة سيعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري في مسرح الجنرال سان مارتين .

وانعقد من أجل ذلك أيضاً اجتماع أولي بشأن خبرات المؤسسات القائمة على المشاركة في ١٠ آب/اغسطس من العام الجاري .

٣ -٢ برامج تنمية وتعزيز المنظمات غير الحكومية

يعقد البرنامج الوطني لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة آمالاً كبيرة على هذه البرامج . وكما ذُكر آنفاً ، ينطوي ذلك على جعل المنظمات الشعبية تستعيد دورها الهام بوصفها أداة أساسية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدنا في هذه العملية الانتقالية المعقدة . وقد تم بالفعل ، في هذا الاتجاه ، عقد لقاءات قائمة على المشاركة مع المنظمات غير الحكومية ، وذلك في مدن روساريو وجنرال روكا وباريلوتشه . وهذه اللقاءات لا تتوخى تبادل الخبرات والمشاكل فحسب ، بل تسعى أيضاً إلى تشكيل لجان إدارة لتيسير استمرار هذه المنظمات .

ومن جهة أخرى ، يُعتزم ربط المنظمات غير الحكومية ببرامج قائمة على المشاركة تنفذها الدولة من أجل إعادة تحديد سياساتها التي تعاني كقاعدة عامة من نهج المساعدة الابوية .

ويُذكر انه عقب سلسلة من اللقاءات المعقودة خلال عام ١٩٨٧ مع المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في العاصمة الاتحادية وبوينس آيرس الكبرى ، والمتزامنة مع الانشطة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة ، تسنى تنظيم مؤتمر للمنظمات غير الحكومية في ١ و ٢ و ٣ آب/أغسطس في مسرح جنرال سان مارتين ، حضرته ٢٣٧ منظمة غير حكومية تمثل ١٧ مقاطعة ، فضلا عن ٦٧٢ مشتركاً .

٤ - برامج اجتماعية جزئية للمساعدة التقنية وتقديم الدعم للبلديات والمنظمات غير الحكومية

٤ -١ تكميلاً للأنشطة المذكورة آنفاً ، تقدَّم مساعدة تقنية شاملة بواسطة فريق من المهنيين ذوي الخبرة إلى البلديات والمنظمات غير الحكومية والى البلديات بالاقتران بالمنظمات غير الحكومية ؛ ويدور ذلك حول اجراء التشخيصات والتقييمات ووضع سياسات اجتماعية قائمة على المشاركة . وعلاوة على ذلك ، فإن البرنامج الوطني لاضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة يعكف على وضع برامج تدريبية وفقاً لاحتياجات محددة في أوقات معينة . وفي هذا الصدد ، عقدت في خمس من بلديات مقاطعة سان خوان حلقات تدريبية للتخطيط القائم على المشاركة حضرها ٤٠ مشتركاً ، وأُقيمت دورة للناهضين بالاحياء في الرابطة الارجنتينية لحماية الأسرة حضرها ما يزيد عن ٨٠ مشتركا .

ومن المقرر الاضطلاع في الأشهر القادمة بمهام مماثلة من أجل خمس بلديات في مقاطعة بوينس آيرس ، وسيتم ذلك في مجلس بلدية لوبوس وبلديات سانتا فيه وإنتره ريّوس وتوكومان وغيرها . والغرض المحدد من هذه الانشطة هو النقل المنتظم لمنهجيات المشاركة من أجل العمل المجتمعي .

٥ - ميدان الاتصال الاجتماعي في البرنامج الوطني لإضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة

لم يهمل البرنامج سبل الاتصال التقليدية ، واتجه إلى أشكال غير تقليدية للاتصال ، فقدم على هذا الصعيد كذلك مساعدة تقنية إلى المنظمات غير الحكومية .

(أ) وفي هذا الصدد ، تم إبرام اتفاق مع LA CRUJIA أدى الى اتخاذ ترتيبات للدورات التالية : (١) الاتصال الشعبي ؛ (٢) تخطيط الاتصال ؛ (٣) الحلقة التدريبية المعنية بالصحافة الشعبية ؛ (٤) الحلقة التدريبية المعنية بالإذاعة القائمة على المشاركة ؛ (٥) الحلقة التدريبية المعنية بالتسجيل المرئي الشعبي ؛ (٦) الاتصال والنشاط الجماعي والمجتمعي . ومن جهة أخرى ، ستعقد الدورة رقم ١ من جديد في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس في مدينة كوردوبا .

(ب) ويضع البرنامج أيضاً نشرة شهرية تصدر عنها ٣٠٠ ٣ نسخة . وصدر حتى الآن خمس أعداد من هذه النشرة . وهي تتيح مجالاً مناسباً لنشر الانشطة ومنح حيز للمؤسسات المختلفة التي لا تتاح لها إمكانية الوصول إلى الوسائط المؤسسية .

ويلاحَظ أن لجنة الإدارة في مدينة روساريو قد أصبح لديها محطة إذاعة تبث برنامجاً واحداً في الأسبوع تعلن فيه عن أعمال المنظمات غير الحكومية التي تدخل في تكوين اللجنة .

(ج) ويمنح البرنامج حيزاً مفضلاً بوجه خاص لمظاهر الفكاهة كتعبير نقدي وإبداعي لدى الارجنتينيين وكأداة تبين مظاهر الاستبداد القائمة في مجتمعنا وتساعد

على مكافحة هذه المظاهر . ووفقاً لذلك ، يجري عرض برنامج فكاهي متجول يشترك فيه فنانون يمثلون النماذج التقليدية . ومن شأن هذا البرنامج أن يسهم في تأكيد النزعة الاتحادية وأن يحيي المشاعر الإقليمية .

(د) وأخيراً ، عقدت في مدينة كوردوبا ، في بورصة هذه المدينة في ١٣ آب/اغسطس من العام الجاري ، حلقة مناقشة عن "إسهام الصحافة في ترسيخ الديمقراطية" ، حضرها صحفيون مرموقون من الأوساط الصحفية الوطنية .

اعتبارات نهائية

إن جميع المجالات المفصلة في هذا التقرير تتناول ، على الصعيد الاجتماعي الكلي والاجتماعي الجزئي وما بعد الاجتماعي ، موضوع تنفيذ وتشغيل البرامج التي تستهدف تنمية وتعزيز حقوق الإنسان في الميدان الاجتماعي ـ الثقافي والاقتصادي . ومن ثم ، فإن المشاركة الشعبية هي المحور الأساسي للاستراتيجيات الموضوعة بغرض تعزيز ترسيخ حقوق الإنسان نهائيا واستدامة الديمقراطية في بلدنا .

شيلي

[الأصل : بالاسبانية]
[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧]

معلومات عامة عن المشاركة في المنظمات المجتمعية

إنّ المنظمات المجتمعية كيانات قانونية مكوّنة من أشخاص يتجمّعون ممثلين لمستويات مختلفة من مستويات الحياة الوطنية بما لهم من مشاغل في مجالات التضامن والنهضة الثقافية والفنية والرياضية ، وإعادة التأهيل ، وغير ذلك من المسائل المندرجة في إطار تطوير البيئة التي يعيشون فيها .

وكل واحدة من هذه المنظمات تشارك بشكل أو بآخر في حياة بلديتها ، وتشترك مجموعات الاحياء المتكونة من الاشخاص الذين يسكنون في نفس الوحدة ، مع سلطات بلديتها ، متقدمة إلى إدارتها بآرائها حول المشاكل التي يعاني منها مجتمعها . وتسمح روح تضامن أعضاء مجموعات الاحياء بأن يحقق في جميع الأحوال النشاط والعمل والبحث عن الحلول من أجل النهوض بالبلدية وتوسيعها نتائج إيجابية .

وتسعى النوادي الرياضية التي تضم أشخاصا يجمع بينهم نفس الميل إلى النمو الجسدي ، بتوفيق ، إلى مدّ المجتمع بأشخاص قادرين على القيام بأنشطة تتطلّب مقاومة مادية مقبولة .

والصحة الملائمة لنمو المجتمع تتجلّى من خلال الانشطة التي تطوّرها منظمات مثل نوادي إعادة تأهيل المدمنين على الكحول ، ونادي المعوّقين ، ومراكز المكفوفين ، ونوادي المصابين بمرض السكر ، التي تسعى إلى تحسين الوضع في هذه المجالات وتوفير كائنات بشرية سليمة بمستطاعها المشاركة في الحياة العملية .

وتتجسّد التنمية الثقافية أمثل ما تتجسّد في المراكز الثقافية والفنية ؛ وتتجلّى حماية وتنمية قيم السكان الأصليين من خلال نوادي هواسوى ونوادي الروديو ، التي يتمثل فيها المبدأ الرئيسي لأعضائها في إعادة إحياء أسس تقاليدنا في بلدياتهم .

والشباب الحالي ، بوصفه مشيّد صرح الامة المقبل ، تمثله نوادي الشباب . وترمي أنشطة هذه النوادي إلى التدريب على المستويات التي تتفق مع نموّه التعليمي بهدف تكوين أشخاص قادرين على المشاركة في النهوض ببلديتهم .

وأوجه عجز الاشخاص المتقدمين في السن التي لا مفر منها يتم التغلب عليها في نوادي المسنّين التي تديرها فنيا مرشدات ، وهي ترمي إلى إشراك المسنّين في تنمية بلديتهم .

وكذلك فإنّ المرأة ، التي هي أساس الاسرة ونواة المجتمع ، تعبّر عن نفسها أمثل تعبير في مراكز الامهات . وتساهم الامهات ، إذ يجتمعن بما لهن من تدريب وينشئن ورشات للعمل ، إلى حد كبير في النهوض بمجتمعهنّ مع الحصول على فرصة مغيرة تمكّنهنّ من زيادة دخل الاسرة .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من المسائل الاكثر صلة بالموضوع والتي انكبّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المنشأ بموجب المرسوم الأعلى رقم ٤٤٧) على دراستها بتوصية من فخامة رئيس الجمهورية ، يمكن الاشارة الى المسائل التالية بالنسبة للعام الجاري :

أولا - إسداء المشورة لرئيس الجمهورية

(أ) الاحتياجات الحالية واسقاطات احتياجات المستقبل من التدريب المهني والتقني بما يتفق مع تنمية البلاد ، وآثار ذلك على نظام التعليم العالي .

(ب) نشر واستخدام موارد البحث التكنولوجي لصالح التنمية الوطنية الاجتماعية - الاقتصادية .

(ج) اعتبارات تشجيع وتنمية السياحة مع مراعاة ادارة الحيّز وقدرة وظروف وتوقعات الهياكل الاساسية السياحية في البلاد .

(د) تحسين وصيانة شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية الريفية ، وخاصة فيما يتصل بالهاتف والتلغراف ، بدعم من المجتمعات المستخدمة لها .

ثانيا- المسائل التي تستدعي الدرس والمناقشة عن قلق أعضاء المجلس أنفسهم

(أ) تحليل الواقع الفعلي الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي بالنسبة إلى المستهلك ، مع اقتراح سبل حماية وتحسين قدرته على القرار .

(ب) تحديد المجالات أو القطاعات أو القطاعات الفرعية في الاقتصاد التي لا تعمل فيها السوق ، لأسباب شتّى ، بفعالية في التوزيع الصحيح للموارد .

(ج) اقتراح سبل ترمي إلى مواصلة إزالة البيروقراطية من هياكل الدولة بغية تحسين فعاليتها وحصر أعمال الدولة ، وخاصة فيما يتفق مع مبدأ التبعية ، في ما هو محدد في الاحكام المؤسسية السارية .

(د) على الصعيد الاجتماعي ، تحليل التطورات والوضع الحالي فيما يتعلق بالتوزيع فيما بين مختلف طبقات السكان وتأثيره على إنفاق الحكومة في الميدان الاجتماعي ، قصد اقتراح التدابير الرامية إلى تحسين فعالية التوزيع وتركيز الانفاق الاجتماعي على قطاعات السكان الاكثر حرمانا .

(هـ) تحليل الوضع الحالي لإقامة العدل في شيلي ، واقتراح تدابير الاصلاح اللازمة لاستيفاء إجراءاتها وجعلها أكثر مرونة قصد التمكين من إنفاذ العدالة بطريقة أكثر فعالية وشمولا وملاءمة من الناحية التقنية .

(و) النظر في الصيغ التي يمكن عن طريقها أن يساهم القطاع الخاص في تمويل برامج الاسكان ، بما يكمّل الانشطة التي تضطلع بها الحكومة في ذلك الصدد بغية تخفيف نقص المساكن .

(ز) القيام ، بطريقة إجمالية بدراسة مشاكل تلوث البيئة واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بهدف التقدم إلى السلطات باقتراح تدابير ترمي إلى منع تدهور بيئتنا الايكولوجية وإقامة التوازن اللازم الذي لا بدّ من المحافظة عليه بين المعايير التقنية التي تنظّم القانون الجماعي لعدم تلويث البيئة والتنمية الاقتصادية اللازمة للبلاد .

ثالثا- التقارير المقدمة إلى الحكومة

(أ) التوصيات المنبثقة عن "خطاب قداسة البابا عند زيارته لشيلي" .

(ب) تحليل النظام الشيلي للرعاية الاجتماعية .

كولومبيا

[الاصل : بالاسبانية]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

لقد طال الحديث في كولومبيا عن المشاركة المجتمعية ولكن تجدر الاشارة إلى أنه في حين تهم هذه المشاركة المستفيدين من الخدمات العامة إلاّ أنه من مسؤولية الموظفين الحكوميين أيضا السهر على تجسيدها ، وهذا غير ممكن إلا إذا تم في اتجاهين إثنين ، أي عندما يكون المجتمع مستعدّا لدعم الجهود المؤسسية في هذا المجال ويقوم ممثلو القطاع الحكومي بتشجيع وتوجيه أعمال الافراد والاسر والمنظمات ، وعندما تقبل المشاغل والمقترحات بالترحيب بوصفها مساهمات هامة في نجاح البرامج الحكومية . وتشكّل مهمّة جمع الجهود والافكار والمبادرات واشراك قدرتنا على الإبداع والعمل استراتيجية من أهم الاستراتيجيات لإحداث تغييرات حقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بلدنا .

وخلال الاعوام الـ ٣٠ الماضية أدرجت حكوماتنا في الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عنصر المشاركة المجتمعية بوصفه عنصرا أساسيا لاحداث عمل أكثر فعالية من جانب الدولة وتحقيق مستويات أعلى من التقدم والرفاه للمجتمع . وفي كل مناسبة من المناسبات المتعاقبة وضع تأكيد أكبر فأكبر على الحاجة إلى تشجيع مشاركة السكان النشطة والديمقراطية في عملية وضع وتنفيذ الانشطة التي تقوم بها الدولة لغرض ضمان وفاء الحلول المقترحة بالغرض ونجاحها .

وفي الوقت الحاضر ، وفي حين تتخبّط أغلبية البلدان الموصوفة بأنها بلدان نامية في وسط أزمة خطيرة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي ، تصبح مشاركة المواطنين في البحث عن صيغ ترمي إلى إحداث قدر أكبر من التفاهم والتعايش السلمي أمرا ملحّا .

ويرجع أصل الاستراتيجية المتمثلة في إدراج المشاركة المجتمعية في عملية حلّ المشاكل الوطنية إلى البلدان التي عانت من محن الحرب العالمية الثانية . وسيرا على النتائج الايجابية التي تحققت آنذاك سُجّلت تلك التجربة وحُسّنت كمنهجية من قبل هيئات دولية مثل الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ، التي شجّعت تطبيقها وأوصت به في البلدان النامية . وفي أمريكا اللاتينية ، وفي بلدان مثل البرازيل واكوادور والارجنتين وشيلي وفنزويلا وكولومبيا ، يطبّق حاليا نمط العمل الجديد هذا بنجاح . وقد أحرزت كولومبيا تقدما كبيرا في تطبيق القواعد والاجراءات لغرض إعمال

المشاركة المجتمعية ليس فقط على المستوى الحكومي وإنّما أيضا على المستوى الخاص حيث أجريت تجارب رائعة كان لها صدى في بلدان أخرى .

وتعدّ برامج الجهد الذاتي في بناء المساكن أقدم مثال للمشاركة المجتمعية ولقدرة الشعب الكولومبي الحقيقية على العمل . وقد أجريت تجارب هامة في هذا الميدان في كولومبيا ، مع تنفيذ برامج تديرها مختلف الهيئات الحكومية ، لعب فيها المجتمع دورا أساسيا ؛ ويمكن الاشارة على سبيل المثال إلى برامج الاسكان الجارية في عدد من مدن البلاد والتي هي ثمرة تعاون يرمي إلى تحقيق تحسين ظروف عيش السكان ، وخاصة في أكثر قطاعات السكان حرمانا .

ولم تستنبط هذه البرامج صدفة ، بل هي نتاج عقول لها إيمان مجتمعي صادق وقادر على تحمّل تضحيات كبيرة قصد التحول إلى المجتمعات لتنظيمها وتوجيهها وتقديم النصائح إليها بغية التوصّل إلى خطة حقيقية للتنمية الوطنية ؛ ولا بد من التغلب على عقبات عديدة قصد تحقيق ذلك الهدف ، انطلاقا من تنظيم المجتمع الذي يتطلب مشاركته في بيئته وتقاسم جميع حدوده ومشاكله معه . وقد ولّدت كلّ واحدة من هذه التجارب أمثلة جديرة بالذكر : إنّ تعليم المجتمع المشاركة يحدث إهتماما بتحسين ظروف العيش ؛ وقد تم ، تحقيقا لذلك الغرض تنفيذ برامج لتحسين السكن ، وحفظ الأغذية ، ورعاية الأطفال ، ودروس التدريب المهني في فروع تعطي في وقت لاحق نتائج للأسرة ؛ وحملات التلقيح والرعاية الطبية ، وحملات محو الأمية ، وغير ذلك من البرامج ؛ وبناء مساكن يقصد بها الاستجابة أولا للاحتياجات الأساسية في هذا الميدان ، وفي نفس الوقت تدريب المستفيدين على تقنيات البناء ومناولة المواد - وهذا تدريب يساعدهم فيما بعد على ايجاد مصادر جديدة للعمل .

ومنذ عام ١٩٥٧ عندما انشئت لجنة إعادة التاهيل قصد دراسة أسباب العنف والتقدم بتوصيات بغية إعادة الأمور الى حالتها الطبيعية ، سعت مختلف الحكومات المتعاقبة إلى توسيع مجالات مشاركة المواطنين في هذا المجال وكذلك التشاور فيما بين المجتمع والهيئات المعنية الخاصة منها والعامة .

أمانة الإدماج الشعبي

في عام ١٩٧٥ أنشأت الحكومة أمانة الإدماج الشعبي في ديوان رئاسة الجمهورية ، تتمثل مهمّتها في توجيه وتنسيق تطبيق سياسة الحكومة الاجتماعية وتنشيط المشاركة المجتمعية في البلاد ، وحشد طاقات سكان الأحياء والشوارع وأماكن العمل .

وما انفكت أمانة الإدماج الشعبي تضطلع بهذه المهمّة بنجاح كبير عن طريق تنفيذ برنامج تكامل الخدمات والمشاركة المجتمعية بمشاركة مختلف الهيئات الحكومية للمساعدة على تحسين ظروف عيش سكان المناطق الحضرية الهامشية ، وهذا برنامج تتمثل استراتيجيته الاساسية في العمل المجتمعي .

وقد تجسّدت سياسة المشاركة الواسعة النطاق والديمقراطية التي هي المبدأ التوجيهي الذي يوضع عليه تأكيد متزايد باطّراد ، تجسيدا كاملا من قبل الامانة من خلال إدارة عمل النهوض بالمجتمعات وتنشيطها وتنظيمها في المناطق الهامشية في المدن المتوسطة البالغ عددها ٣٤ مدينة والتي يجري فيها تنفيذ البرنامج ، وكذلك في أماكن أخرى دعيت فيها الامانة ، بسبب قيام حالات خاصة ، إلى مدّ السكان بسبل ووسائل تحقيق طموحاته . وهذه مهمّة تتطلب دعم كل الكولومبيين لشق سبل أفضل للاتصال والتفاهم اللذين هما أساسيان لتحقيق السلام في كولومبيا ولتعزيز روح الديمقراطية التي يتميّز بها الشعب الكولومبي .

مشروع التدريب من أجل تكامل المجتمع الحضري

قصد توفير آلية لضمان مشاركة المجتمع الفعالة قامت أمانة الادماج الشعبي ، بالاشتراك مع "سينا" (SENA) ، باستنباط منهجية جديدة للعمل مع المجتمع تشمل عملية تفكير وتدريب اثناء العمل قصد تمكين الاشخاص المعنيين من قرار القيام ، في ضوء مصالحهم وطاقاتهم ، بالتجمّع وتحمّل المسؤوليات بطريقة تسمح بالقيام بعمل مشترك بين المجتمع والحكومة .

وقد وضع المشروع المعنون : "التدريب من أجل تكامل المجتمع الحضري" في ضوء الخبرة التي اكتسبتها هيئة "سينا" (SENA) في مجال تنفيذ برنامجها CAPACA والخبرة التي اكتسبتها أمانة الادماج الشعبي في تنفيذ برنامج تكامل الخدمات والمشاركة المجتمعية (IPC) .

وتتطلب مهمة بعث عمل مشترك يقوم به المجتمع والحكومة عملية تفكير ووعي حكيمة من جانب كلا القطاعين ولكن بشكل أخصّ في جانب الاشخاص الذين ارتقوا إلى مستوى الحكومة وقبلوا مسؤولية أعوان الحكومة المكلّفين بإعمال مختلف الاليات المؤسسية لتقديم خدمات أكبر وأفضل لمواطنينا .

الخطة الاجتماعية من أجل السلام

لقد اعترف على الصعيد الوطني بالعمل الذي انجزته أمانة الإدماج الشعبي في ميدان تنسيق الخدمات المؤسسية وبشكل أخصّ في تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية ،

وكنتيجة لهذه التجربة الايجابية ، كلّفت الحكومة هذه الامانة مؤخرا بتنسيق خطة إعادة التأهيل الوطنية أو الخطة الاجتماعية من أجل السلام ، التي ستنفّذ بمشاركة قرابة ٧٠ كيانا ورعاية ١٦٠ بلدية .

وهذه الخطة هي المكوّن الاساسي لسياسة السلم ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ الذي أصبح هدف أحدث الحكومات ذا الاولوية . والهدف من ذلك هو إعادة إقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز السلام ، انطلاقا من الاستشارة المباشرة للمستفيدين ومساهمتهم في مجال المبادرات والاقتراحات والموارد للافادة القصوى من عرض الدولة . وفي تنفيذ هذه الخطة تلعب أمانة الإدماج الشعبي دورا هاما جدّا ليس فقط فيما يتعلق بالتنسيق ولكن ، ما هو أهمّ من ذلك ، فيما يتعلق باستنباط وتطبيق الاليات التي تضمن مشاركة المجتمع في كامل عملية برمجة الخطة وتنفيذها وتقييمها ، التي تعتبر كامل قوام الانشطة الحكومية التي يجب القيام بها في المناطق المتأثرة بالعنف السياسي قصد تحسين الهياكل الاساسية وتوفير الخدمات .

ويُبذل حاليا جهد لتوفير العناصر النظرية والعملية لتنشيط عملية المشاركة المجتمعية لتحريكها بتنفيذ الخطة الاجتماعية من أجل السلام ولاعطاء شكل ملموس لبيان كان قد أدلى به الرئيس بيليساريو بيتانكور أثناء فترة رئاسته ، وقد جاء فيه ما يلي : "عندما تصبح المشاركة الشعبية ممارسة دائمة لقدرة المواطن ـ أي حقّا وواجبا في نفس الوقت ـ يمكن عندئذ ، وعندئذ فقط ، القول إنّ ديمقراطيتنا قد اكتسبت العمق والقوة بالمعنى الاجتماعي ومن حيث الفعالية ، وإنّ شعبنا لم يعد متفرّجا تجاه التاريخ بل أصبح بطله ..." .

جامايكا

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

تمثل دراسة الامين العام عن المشاركة الشعبية تحليلا شاملا لمفهوم المشاركة باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التنمية وعلاقتها بتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها تماماً .

وكما يتضح من تقرير الامين العام ، فإن مفهوم المشاركة الشعبية ليس بالجديد . فمن الناحية التاريخية ، تطورت المشاركة الشعبية من خلال الانشطة القائمة في المجتمع المحلي التي وفرت إطارا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي . وقد أشير إلى

أهمية المشاركة الشعبية في صكوك دولية عديدة مثل الشرعة الدولية للحقوق والإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي .

والمصاعب التي صودفت للوصول إلى تعريف شامل للمشاركة الشعبية كان لا مفر منها نظرا لمجموعة الانظمة السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية التي جرى فحصها في الدراسة . وتحاول التعاريف الواسعة لمفهوم المشاركة الشعبية (الفقرة ٢٥) أن تشمل التعبيرات العديدة والمختلفة لهذه الظاهرة ، مع إبراز دور العمل الجماعي .

وتعتبر حكومة جامايكا المشاركة الشعبية عاملا أساسيا في التنمية حيث تساعد على تحديد مشاكل التنمية وإمكانياتها . وتضمن المشاركة الشعبية ، الرأسية والافقية على السواء ، أن البرامج تعد وتنفذ بحيث تسهم على نحو فعال في التنمية الكلية .

والبعد الخاص بحقوق الإنسان في المشاركة الشعبية هو جلي في حد ذاته . فالاعتراف بالحقوق والحريات الاساسية هو أمر لصيق بمسألة المشاركة الشعبية بشمولها . ولذا فإن المشاركة الشعبية تنطوي على وجود حرية التعبير وحرية تكوين جمعيات وحقوق الإنسان الاساسية الاخرى .

وفي هذا الصدد ، ترى حكومة جامايكا أن أهم إسهام لهذه الدراسة هو أنها أثبتت أن المشاركة الشعبية هي حجر زاوية في الديمقراطية . فالمشاركة الحقيقية لا يمكن أن تتم في غياب الديمقراطية . وبالمثل ، فإن العملية الديمقراطية تعزز المشاركة الشعبية . وينبغي ضمان المشاركة الفعلية في جميع ميادين الحياة العامة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتضمن الإجراءات السياسية في جامايكا المشاركة الشعبية . كما مورس الحق في تقرير المصير لدى تطور جامايكا نحو الاستقلال . وقد ظهرت جامايكا كدولة مستقلة ذات سيادة في آب/أغسطس ١٩٦٢ ، في أعقاب استفتاء عام للسكان الراشدين . ومنذ نيل الاستقلال السياسي ، استمرت ممارسة الحق في تقرير المصير باعتباره تعبيرا عن المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية . ومن خلال الاستفتاء العام للراشدين ، يستطيع المواطنون اختيار ممثليهم السياسيين في انتخابات حرة ومنصفة ومنتظمة . والمواطنون أحرار أيضا في المشاركة في الأنشطة السياسية للحزب السياسي الذي يختارونه . وهناك أيضا لجان برلمانية تتكون من ممثلين للاحزاب السياسية للنظر في التشريعات وسياسات الحكومة . وكثيرا ما يدعى الرأي العام للمشاركة في القضايا القومية . وتشجع أيضا المشاركة الشعبية في صنع القرارات من خلال إنشاء لجان استشارية تضم في عضويتها أفرادا من جميع فئات المجتمع .

وتُيسّر المشاركة الشعبية أيضا من خلال إنشاء التعاونيات ، وعلى وجه خاص في المناطق الريفية ، وجميعات المواطنين والمنظمات الطوعية . وقد تبين أن مشاركة جمعيات المجتمعات المحلية ، تضمن المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية في التنمية القائمة على المشاركة .

وينظم القانون الممارسة الكاملة للنشاط النقابي كما يطبق من حيث الواقع . هذا والحوار الجماعي بشأن ظروف العمل والانشطة الإدارية أحيانا الذي يدور بين أصحاب العمل والعاملين من خلال التمثيل النقابي ، يضمن المشاركة الفعلية للعاملين في القرارات التي تؤثر عليهم في حياتهم في العمل .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه يجري في جامايكا تأمين المشاركة النشطة للفئات الضعيفة والمحرومة - النساء والشباب وكبار السن والمعوقين - في التنمية من خلال إنشاء آليات لإشراكهم في صنع القرارات ، وعلى وجه خاص فيما يتعلق بالتدابير التي تؤثر عليهم بصفة مباشرة .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]
[٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

تشمل الدراسة التي اعدتها الامانة (E/CN.4/1985/10) المبادئ الاساسية المتعلقة بالمشاركة الشعبية باعتبارها عاملا هاما للتنمية ، التي كثيرا ما أشير اليها في قرارات الجمعية العامة وفي لجنة حقوق الانسان ، كما وضعت في الاعتبار في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

ومفهوم المشاركة الشعبية ، الذي تتناوله دراسة الامين العام ، يمكن تحديده في اطار عقد الامم المتحدة المذكور : إن الحق في التنمية هو أحد حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ويحق بموجبه لكل شخص ولجميع السكان المشاركة والإسهام والتمتع بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية إعمالا كاملا .

وكما أشير في هذه الدراسة ، فإن مشاركة الفلاحين في المكسيك ، من خلال تعاونيات المنتجين والمزارع وغيرها من المجموعات الطوعية تهدف الى تحقيق تنمية زراعية متكاملة . بالاضافة الى ذلك ، أعطت البلديات دفعة الى برامج التنمية

الحكومية والاقليمية التي تسعى الى اعادة توزيع الثروة الوطنية في أقاليم البلد العديدة والمختلفة .

وفيما يتعلق بإقامة العدل على نحو فعال ، قامت حكومة الرئيس ميغيل دي لا مدريد ، من خلال المشاورة الشعبية ، بتشجيع الاصلاح القضائي بهدف تأمين إقامة العدل على نحو أفضل وتعزيز الثقة في مؤسسات البلد وتعزيز الامن أيضا ؛ ونتيجة لذلك ، يحظى المواطنون المكسيكيون بامكانية تطبيق العدل عليهم على نحو سريع ونزيه وحر وكامل بواسطة محاكم مستقلة .

ومن أجل توفير الاطار القانوني الاساسي لممارسة الحقوق السياسية على نحو كامل ، جرى القيام باصلاح انتخابي وضعت فيه أسس المشاركة الشعبية في حكومة القطاع الفيدرالي من أجل تحسين مستويات المعيشة للسكان ووضع برنامج للتجديد الانتخابي يعززه نظام تمثيل مختلط كما يضع نظاما جديدا لمعالجة وحل المنازعات المتعلقة بالانتخابات يراعي الآراء والمقترحات المختلفة التي يعرب عنها المواطنون والاحزاب السياسية والحكومة ذاتها .

فضلا عن ذلك تجدر الاشارة الى الجهود التي بذلت في المكسيك ، من خلال مؤسساتها ، لتأمين مشاركة السكان في القطاعات المختلفة للانشطة .

وشجع برنامج النمو المتكامل للأسرة مشاركة القصّر في المجتمع من خلال أمور منها تعزيز التعليم الابتدائي باعتباره تعليما الزاميا ، ومن خلال المساواة القانونية بين الأطفال المولودين في اطار الزواج وخارج اطار الزواج ، واعادة تأهيل المنحرفين الأحداث وضمان الانتماء الى أسرة .

وتسهم هذه الهيئة أيضا في إدماج المرأة في الانشطة الاقتصادية وتدعم الدور الرئيسي للمرأة في الاسرة وفي المجتمع .

ومن أجل تحسين المسائل المتعلقة بالبرامج المعنية بالشباب ، تعتمد الحكومة منذ عام ١٩٧٧ على المجلس الوطني للموارد من أجل مساعدة الشباب ومهمته هي وضع وتعزيز الاشكال المختلفة للاتصال الاجتماعي ، والتنمية ومشاركة الشباب في المنظمات الثقافية والرياضية والاكاديمية والترفيهية .

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمسنين ، أنشىء المعهد الوطني للمسنين ؛ ويقوم هذا المعهد من خلال نظام الصحة الوطني بتنشيط الانشطة المعنية بالاشخاص المسنين من خلال تقديم المساعدة والخدمات الطبية وكذلك عن طريق تشجيع الانشطة الانتاجية من جانب كبار السن وخلق الظروف الضرورية لإدماجهم في المجتمع .

بنمـــا

[الاصل : بالاسبانية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٨]

المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الانسان

من بين المسؤوليات التي تقع على عاتق وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ، من خلال الادارة الوطنية لرعاية الطفولة والاسرة ، مسؤولية دراسة وفحص المشاكل التي تؤثر على الاطفال والاسرة في بنما بشكل دائم وايجاد حلول لها .

وتمارس هذه الادارة نشاطها من خلال كل واحدة من وحداتها التنفيذية المعنية على التوالي برفاه وتعزيز الاسرة ، وتوجيه الطفولة ، والنهوض بالمرأة وتدريبها مهنيا ، ورعاية المسنين ، والشباب ، ووحدات الوقاية ، والتنسيق التقني والاحصائي ، والتنسيق الاداري .

ألف - ادارة النهوض بالمرأة وتدريبها مهنيا

تعتبر ادارة النهوض بالمرأة وتدريبها مهنيا هي الوحدة التنفيذية المسؤولة عن تخطيط ووضع البرامج الموجهة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ٤٥ سنة . وهدفها الرئيسي هو تشجيع وضع برامج لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهن .

ومن أجل بلوغ أهدافها ، أنشأت هذه الادارة خمسة برامج فرعية على النحو التالي :

١ - التدريب . يوفر هذا البرنامج الفرعي لمجموعات من النساء وأسرهن معارف نظرية وعملية في مختلف مجالات الانماء الشخصي والجماعي ، بغية تشجيع تكوين جمعيات نسائية في المجتمعات المحلية .

ومن بين السكان الذين يشملهم هذا البرنامج الفرعي أعضاء المجتمع المحلي ، المتصلين بالمشاريع الانتاجية والمهنية من مختلف التخصصات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية أو برعاية الاسرة .

٢ - المشاريع الانتاجية . تشجيع تنظيم مجموعات من النساء اللاتي تأثرن من استحالة ايجاد عمل ، بهدف تدريبهن على ممارسة أنشطة لتحسين مستوى

معيشتهن . ويتطلب تنظيم هذه المجموعات الحصول على موارد من منظمات دولية وغيرها من المؤسسات الحكومية . ويوجد حاليا أربعة مشاريع انتاجية تضم ٣٩ امرأة ، وهي مكرسة لانشطة مختلفة .

٣ - مركز التوثيق المعني بالمرأة .وهو مسؤول عن جمع وتصنيف المعلومات التي تنشرها المنظمات المتخصصة عن المرأة . ويجوز للجمهور الاطلاع على جميع الوثائق المتاحة في هذا المركز .

٤ - البحث . هذا البرنامج الفرعي مسؤول عن القيام بابحاث مختلفة عن حالة المرأة في بنما وتمثل النتائج التي يتوصل اليها عنصرا رئيسيا في الانشطة البرنامجية . وبناء على المعلومات التي يحصل عليها ، يجري تحضير المواد البيبليوغرافية للاطلاع عليها في مركز التوثيق .

٥ - اعداد المشاريع . يقوم هذا البرنامج الفرعي بتخطيط وتنمية أنشطة لمعالجة مشاكل معينة تتعلق بالنساء على وجه عام ، ويجري تنفيذها بواسطة المؤسسات العامة والخاصة المعنية .

وتمثل الانشطة المستعرضة أعلاه اسهام ادارة النهوض بالمرأة وتدريبها مهنياً (مكتب المرأة في بنما) في السعي نحو المساواة بين الجنسين تلبية للحاجة الدائمة الى تحسين الكم والنوع في مشاركة نصف المجتمع البنامي اي المرأة ، التي كانت ولم تزل وستظل موردا انسانيا ضروريا في بناء عالم جديد من السلم .

باء - <u>ادارة رعاية المسنين</u>

<u>الاهداف</u> :

١ - تعزيز الراحة البدنية النفسية الاجتماعية للسكان المسنين النشطين منهم اجتماعيا والذين يجري رعايتهم في مراكز خاصة على السواء ؛

٢ - الاستفادة من امكانيات ومهارات المسنين لمصلحتهم الخاصة ولصالح البلد على وجه عام ؛

٣ - بعث أنشطة ايجابية داخل الاسرة والمجتمع لصالح السكان المسنين ، وبذل جهود مشتركة توفر سبل الراحة لهم ؛

٤ - صياغة خطوط أساسية تنظم المراكز التي توفر الرعاية للمسنين في جمهورية بنما ؛

٥ - العناية بالحالات الفردية ومتابعتها ؛

٦ - العناية بمراكز الرعاية المتخصصة ومتابعتها .

جيم - <u>الادارة الوطنية للطفولة والاسرة</u>

<u>دائرة الشباب والوقاية</u>

وهي الدائرة المكلفة بوضع وتنفيذ برامج واجراءات على المستوى الوقائي لصالح الشباب من السكان . ووفقا للبيانات الاحصائية (تعداد عام ١٩٨٠) بلغ مجموع

السكان في بلدنا ٢٩٩ ٨٣١ ١ نسمة ، من بينهم ٣٩٨ ٣٧٣ من الشباب الذين تتراوح سنهم بين ١٥ و ٢٤ سنة . وهذه الارقام تدل على أن هذه المجموعة من السكان تتطلب خدمات كثيرة ، بسبب المشاكل العديدة التي تواجهها نتيجة للتغير المستمر الذي يشهده المجتمع .

وبرامج هذه الدائرة موجهة أساساً الى الشباب في بنما الذين يعيشون في الاحياء الهامشية ، والقطاعات الشعبية ، وإلى المجتمع على وجه عام .

الاهداف العامة : ١ ـ تحديد الاحتياجات التي تتيح وضع برامج واجراءات تسهم في التنمية الشاملة للشباب ؛ ٢ ـ جعل الآباء يشتركون ويتعاونون في البرامج المختلفة للدائرة ؛ ٣ ـ تنفيذ أنشطة ترفع من المستوى التعليمي والثقافي والترفيهي للشباب واشراكهم على نحو ايجابي في حياة الجماعة .

برنامج دعم وتوجيه الشباب (بعد - مؤسسي)

وضع هذا البرنامج لكي يلبي ، على المستوى الوطني ، احتياجات الشباب من الطلبة الذين يتخرجون من مؤسسات حماية القصر ، التي تدعمها وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ، والطلبة الشباب من القطاعات المختلفة التي تواجه مصاعب اجتماعية - اقتصادية .

ويتابع الطلبة الذين يجري اختيارهم دراسات ثانوية في مدارس رسمية وينبغي لهم المحافظة على مؤشر أكاديمي لا يقل عن ثلاثة (٣) . ويحصل المستفيدون على ثلاثين "بلبوا" كل شهرين . ومن أجل ذلك يعتمد على مخصص ثابت يبلغ ٠٠٠ ١٧ "بلبوا" سنويا ، مما يتيح لنا رعاية ١٤١ طالباً في البلد .

ويتوقف استمرار الطالب في هذا البرنامج على عوامل عديدة ، نذكر من بينها حاجته إلى الإعالة ، ومسؤولية كل شاب ومشاركته في الانشطة التي يجري تنظيمها . ولاعطاء حافز للطلبة الذين يحققون نتائج طيبة يجري التنسيق مع معهد التدريب والاستفادة من الموارد البشرية من أجل توفير منح دراسية لهم . ومع ذلك ، يستمر بقاء المستفيد تحت اشراف برنامج الدعم والتوجيه ، لتأمين أدائه الدراسي واستفادته من المنحة الدراسية .

ويتيح لنا الدعم الذي يقدمه لنا المعهد الآنف الذكر توسيع نطاق برامجنا بحيث يمكننا رعاية عدد أكبر من الطلبة .

الهدف العام : الاسهام في تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية الصعبة للطالب حتي يتسنى له اتمام دراساته الثانوية .

أهداف معينة : ١ - الاسهام في عملية تدريب الشباب من الطلبة من خلال أعمال اجتماعية تعليمية ؛ ٢ - تنظيم المستفيدين من البرنامج على المستوى الاقليمي ؛ ٣ - التنسيق مع المدارس لرعاية حالات معينة وتعبئة الموارد وتأمين الاشراف الاكاديمي على الشباب المستفيدين من البرنامج ؛ ٤ - رعاية وتوجيه الشباب على شكل فردي وجماعي في المواقف المختلفة ؛ ٥ - توجيه الآباء فيما يتعلق بمشاكل واحتياجات الشباب .

تنظيم فئات الشباب

نظرا لوجود مشاكل لا حصر لها تؤثر على الشباب مثل : انخفاض الاداء الاكاديمي ، الانقطاع عن الدراسة ، الحمل المبكر ، ادمان المخدرات ، الأمراض المنقولة جنسيا ، المشاكل العائلية ، سوء استخدام وقت الفراغ ، البطالة ، الخ . وازاء محدودية الموارد الموجهة لرعاية هذه الفئة الهامة من السكان نشأت ضرورة تنفيذ برنامج يتيح لنا تغطية أوسع نطاقا .

يتعلق البرنامج بالفئات التي ستقوم ، على المستوى المجتمعي ، تحت اشراف وتوجيه دائرة الشباب والوقاية ، بتشجيع أعضائها على الانطلاع بأنشطة مفيدة والبحث عن الحلول لمشاكلهم . ويمثل انشاء هذه المنظمات أمرا مهما للغاية ، حيث يمثل الشباب أكثر من ٥٠ في المائة من سكان البلد ، وهي نسبة من المنتظر أن تستمر في الزيادة ، بسبب التزايد السريع للسكان ، ضمن أمور أخرى ، وتزايد العمر المتوقع للبناميين .

وسوف يكون التركيز في هذا البرنامج على الناحية الوقائية بصفة أساسية ، حيث نرى أن هذا هو الميدان الذي ينبغي التركيز عليه حتى يستطيع الشباب أن يحللوا المواقف المختلفة التي تؤثر عليهم ويكونون في وضع يتيح لهم اختيار الحلول واتخاذ القرارات بأنفسهم ، وبذلك يعدون أنفسهم لمواجهة مسؤوليات الحياة في مرحلة النضوج .

الهدف العام : تنظيم الشباب في بلدنا بهدف تلافي المواقف المؤدية الى مشاكل وطرح حلول بديلة للمشاكل التي تواجهها اليوم هذه الفئة من السكان .

أهداف معينة : ١ - تنظيم فئات من الشباب في المجتمعات المحلية لكي يشتركوا في تحليل مشاكلهم القائمة وايجاد حلول بديلة لها ؛ ٢ - توجيه الشباب والآباء بشأن المواضيع ذات الاهمية المشتركة ؛ ٣ - تفادي المواقف المؤدية الى نزاع التي يمكن أن

تؤثر على النمو النفسي الاجتماعي للشباب ؛ ٤ ـ رفع المستوى الاجتماعي والتعليمي والثقافي من خلال أنشطة مختلفة ؛ ٥ ـ معالجة المواقف العائلية والمشاكل الفردية التي تؤثر على الشباب بصفة مباشرة .

مشاركة المجموعات الضعيفة والاقل حظا في التنمية

مشروع "ساعدني على النمو" في منطقة غوايمي سان كريستوبال للسكان الاصليين (بوكساي دل تورو)

استهل مشروع التعليم غير الاساسي "ساعدني على النمو" باعتباره خطة رائدة في جزيرة سان كريستوبال بهدف الاسهام في التنمية الشاملة للطفل من سن ٣ الى ٥ سنوات بمشاركة نشطة من الجماعة والاباء ، وتضمن آليات عمل مثل :

- رفع المستوى والتدريب في المجتمعات المحلية
- التغذية : الحدائق العائلية
- الصحة : مراقبة نمو التحصين ضد الامراض
- تنشيط التنمية .

تقع جزيرة سان كريستوبال في اقليم بوكاي دل تورو وتعدادها حوالي ٣٤٠ نسمة ، من بينهم ١٥٠ شخصا يشتركون على نحو طوعي وايجابي ومنتظم في هذا المشروع . وتشترك حاليا ٦٠ امرأة على نحو نشط للغاية في تطور انشطة هذا المشروع .

ويشترك هؤلاء النساء في البرنامج مع ابنائهن الذين تتراوح اعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات ويستمررن فيه لفترة ٣ سنوات ، تكرس الام خلالها عددا من الساعات اسبوعيا للعمل في مجموعة من الانشطة مع اطفالها ـ وتقوم احدى المساعدات (موجهة طوعية) اللاتي سبق تدريبهن بواسطة المنظمة التنفيذية ، بارشاد الام فيما يتعلق بالانشطة ذات الصلة بالحركة العضلية النفسية ، والمتعلقة بالادراك والعاطفة من خلال زيارات اسبوعية في بيتها . وفي نهاية الاسبوع تجتمع الامهات في مجموعات مع الموجهة ويقمن بتحليل مجموعة الانشطة الاسبوعية كما يشتركن في انشطة التعليم العام ذات الصلة بدورهن كامهات .

وعندما تزور الموجهة الام في بيتها تحضر معها الدليل التعليمي ومجموعة المواد الخاصة بالاسبوع القادم .

وتلجأ الى (لعبة الادوار) لتعليم الامهات كيفية استعمال المواد . فتلعب المساعدة والام بالتبادل دور الام ودور الابناء . ويضمن ذلك ان تتعود الام تماما على المواد المعنية . ويجري تشجيع الام على الاشتراك في هذا البرنامج في حدود امكانياتها ، باعتبارها تمثل المحور الرئيسي للمشروع .

وبالاضافة الى العمل التعليمي الذي تنجزه هؤلاء النساء ، فهن يسهمن ايضا في الاعمال الزراعية حيث يقمن بتنفيذ انشطة مختلفة مثل البذر والحصاد . ومن ناحية أخرى ، يقمن باعداد ملابس لاطفالهن وتحضير الوجبات الغذائية للاستهلاك الخاص والبيع بغية تحسين دخل الاسرة .

وزارة الاسكان

١ - تدابير لتشجيع البناء على أساس الجهد الذاتي

تمنح تسهيلات كبيرة للحصول على مواد البناء بتكلفة منخفضة ، بهدف ان تستطيع الاسر ذات الموارد الاقتصادية المنخفضة بناء مساكنها بجهودها الذاتية أو بالتعاون فيما بين الجيران . فضلا عن ذلك يجري في الموقع تدريب السكان على تقنيات البناء المبدئية بواسطة خريجي معهد INAFORP الذين يعملون في المناطق التي ينتمون اليها .

٢ - المشاركة الشعبية في بناء المساكن

توجد في الريف منذ سنين عديدة ممارسة تتمثل في بناء المساكن على أساس الجهد الذاتي ، تسمى "رابطات الجيران " وفيها يسهم الجميع في بناء المنازل الخاصة بهم او بأحد الجيران ؛ فضلا عن ذلك يلجأ الفلاحون الى التنظيمات الخاصة بالمجتمعات الريفية ويتجمعون في تعاونيات لتبادل المساعدة في بناء المساكن الخاصة بهم .

وتوجد أيضا الرابطات المجتمعية أو المحلية وهي منظمات معترف بها قانونا وتقوم بإنجاز اعمال مثل تنظيم الصرف الصحي ، وتنظيف الشوارع في الحي او المحلّة ، واعداد مشاريع لبناء المراحيض الخ ؛ وعرض المشاكل العامة على الرابطات المجتمعية ، كما يجري من خلال هذه الهيئات المحلية ربط اللجان المختلفة والانواع المختلفة من التعاونيات والهيئات المجتمعية الاخرى بكامل العملية .

٣- الاسكان والهياكل الاساسية المتمشية مع الامكانيات الاقتصادية

وضعا في الاعتبار أن المسكن هو من اهم الجوانب ذات الصلة بالاسرة ، قامت الدولة من خلال وزارة الاسكان بتزويد المجتمعات المحلية في مختلف مناطق البلاد بمساكن مريحة ، وزودتها فضلا عن ذلك بالخدمات الهيكلية الاساسية مثل المياه (من خلال شبكات مؤقتة تعتمد على الآبار أو بواسطة خزانات المياه او الصنابير الجماعية) ؛ والشوارع ، وصرف مياه الامطار والانارة الكهربائية ، ويشارك في ذلك وحدات محلية أخرى وغيرها من مؤسسات الدولة والمجتمع المحلي ذاته .

٤ - مشاريع قطع الارض المزودة بخدمات كاملة

تنفذ هذه المشاريع في الواقع على المستوى الوطني وهي تشجع الاسر على ان تبني بنفسها مساكنها من خلال توفير جميع الخدمات اللازمة للمجتمعات المحلية ، مثل

هندسة وتخطيط الشوارع ، وتوريد المياه والانارة الكهربائية . وللاسر التي تتمتع بقدرة شرائية اكبر تمنح قروض مادية لكي تقوم ببناء المساكن تدريجياً .

٥ - مشاركة المجتمعات المحلية لتامين السكن للاشخاص ذوي الدخل المنخفض

الهدف هو القيام بحملة تنظيمية كبيرة على مستوى الحكومة والمجتمعات المحلية لكي تتوصل الاسر الاكثر فقرا الى حل لمشكلة السكن . وفضلا عن ذلك تشارك المجتمعات المحلية المختلفة في ذلك من خلال حضور الحلقات الدراسية والمناقشات بدءا من حملات محو الامية للكبار الى الدورات التي يجري فيها التدريب على تنظيم ومعالجة قوالب الخشب الريفية والاحجار في مراكز CINVA - RAM .

٦ - التدريب

قامت الدولة من خلال مؤسسات حكومية مختلفة مثل وزارة الاسكان ووزارة الاشغال العامة وغيرهما بتقديم المساعدة التقنية للمجتمعات المحلية لبناء المساكن وتخطيط المدن ، كما قامت من خلال المعهد الوطني للتدريب المهني بتدريب عاملين وموظفين باعتبارهم عنصرا مضاعفا حيث يتعاونون مع بقية ابناء المجتمع المحلي في بناء مساكنهم ؛ وبالمثل تم توفير التقنيين للمساعدة على إنشاء بعض الخدمات مثل القنوات المائية في الريف ، والآبار الارتوازية وغيرها .

٧ - تحسين وضع شاغلي العقار اللامستقرين

تلعب الحكومة من خلال وزارة الاسكان دور الوسيط بين أصحاب الاراضي والاشخاص الذين قاموا باحتلالها ، وتقوم بالتدخل منذ لحظة احتلال هذه الاراضي حيث تجري تعداداً اجتماعيا - اقتصاديا للمحتلين ؛ وتحدد الاراضي التي جرى احتلالها واصحاب هذه الاراضي ، وتتفاوض معهم على شراء هذه الاراضي بقيمتها المدونة في دائرة تسجيل الارض كما تقوم بتحديد افضل شكل للاستفادة من الاماكن التي جرى احتلالها وتقسيمها وانشاء الهياكل الاساسية وجعل ملكيتها قانونية .

واخيرا ، تعطي الحكومة قروضا مادية تصل الى ثلاثة الاف بلبوا للذين لديهم القدرة الاقتصادية على الوفاء بالتزامات قطعة الارض ومواد البناء ليشرعوا في بناء مسكن تدريجياً .

قطر

[الاصل : بالعربية]
[٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

تؤيد دولة قطر بوجه عام الافكار الواردة في الدراسة التي أعدها الامين العام بعنوان "المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل هام في التنمية وفي الإعمال الكامل لحقوق الانسان" (E/CN.4/1985/10 ، وإضافاتها) . ويمكن توضيح مفهوم المشاركة الشعبية في دولة قطر على النحو التالي :

لقد أنشئت دولة قطر بحكم دستورها ووفقا لارادة شعبها ، كدولة ديمقراطية اجتماعية تخضع لسيادة القانون . وكنتيجة منطقية للطابع الديمقراطي لنظامها السياسي ، فإنها تعلق أهمية قصوى على المشاركة الشعبية في شتى جوانب تنظيم المؤسسات القطرية وتشغيلها ، وبالتالي في تطوير الحقوق السياسية .

وتلتزم الدولة بأن تضمن لاي شخص تنتهك حقوقه الانسانية أو حرياته الاساسية أن يتقدم الى محاكم القانون والهيئات الاخرى المعنية باقامة العدل لكي يطالب بتعويض عادل أو بترضية مناسبة عن أي ضرر قد يصيبه من جراء هذه الافعال .

والهدف الاسمى في قطر هو التحسين المستمر لرفاهة كل سكانها من خلال مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها .

السنغال

[الاصل : بالفرنسية]
[١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧]

تجدر الاشارة الى بنيات أخرى (خلاف المجتمع الريفي) أقامها السكان الريفيون والحضريون على السواء ، وتسهم في فعالية المشاركة الشعبية في التنمية وممارسة هذا الحق الاساسي .

وهذه البنيات هي :

- ٤٠٠ جمعية تعاونية ريفية وأكثر من ٠٠٠ ٤ فرع في القرى يقوم أعضاؤها وأجهزتها الادارية بتلبية مقتضيات الادارة الذاتية الحقيقية ؛

- منظمات فلاحية قروية أو مشتركة بين القرى ، لها هياكلها ووسائلها الذاتية ، وتجمع البالغين والشباب (من الجنسين) حول أهداف التنمية الذاتية وتتعامل مباشرة وبوجه عام مع شركاء وطنيين أو أجانب ؛
- ٣٨٠ ١ تجمعاً للنهوض بأحوال المرأة ، منظمة في اتحادات على الصعيد الوطني والاقليمي والمقاطعي والمحلي ، للاضطلاع بأنشطة انتاجية يمكن أن تدرّ موارد مالية تستخدم في تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية وثقافية في القرى والأحياء .

ثانيا - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة وادارات الأمانة

مكتب مفوض شؤون ناميبيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

يبين تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا المعنون "الأحوال الاجتماعية في ناميبيا" (الوثيقة A/AC.131/285 المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨)(١) وتقرير المجلس عن التطورات السياسية المتصلة بناميبيا (الوثيقة A/AC.131/284 المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨)(٢) حيث توجد اشارات الى تدابير القمع وحالة الطوارىء وقانون الاحكام العرفية في جنوب افريقيا ، ان الحالة في ناميبيا لا تشجع على المشاركة الشعبية كعامل في التنمية وفي الإعمال الكامل لحقوق الانسان ، وأن الغالبية العظمى من الشعب لم تزل محرومة من حقوقها الانسانية الاساسية ومن حرياتها الاساسية .

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل : بالفرنسية]
[١١ آب/أغسطس ١٩٨٨]

لا يمكن لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا أن تعترف ، بوجه عام ، بتأثير مشاركة السكان على التنمية وعلى إعمال حقوق الانسان ، سواء تعلّق الأمر بنمو شخصية الفرد أم بتحكم الجماعات البشرية في مصيرها .

---

(١) و (٢) : هذان التقريران متاحان ، بالانكليزية ، للرجوع إليهما في الامانة .

وتسعى المفوضية جاهدة ، في نطاق اختصاصاتها وبالتعاون مع حكومات البلدان المستضيفة للّاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في تنفيذ برامج مساعدة اللاجئين ، الى تشجيع مشاركة اللاجئين في الانشطة الرامية الى تحسين أحوالهم . ويتضح أن مشاركة السكان هي أحد العوامل الاساسية في التغلب على التبعية المفروضة عليهم بحكم الظروف ، وأنها ملائمة بصفة خاصة لظهور مواقف بنّاءة ازاء كل جهد يهدف الى تيسير وصول اللاجئين الى الاكتفاء الذاتي وبالتالي الى استرداد كرامتهم ورغبتهم في اتخاذ المبادرة .

ولهذا ، يتم تشجيع اللاجئين ، في العديد من المشاريع وبصفة خاصة المشاريع المتعددة القطاعات المنفّذة من أجل مجموعات كبيرة منهم ، على أن يشاركوا ، دون مقابل أو بأجر ، في شتى أنواع الانشطة ومنها اصلاح الطرق أو تعبيد الطرق للوصول الى المخيمات ، واقامة البنى الاساسية الصحية ، مثل وحدات حملات التطعيم وتقديم الرعاية الطبية وانشاء قنوات للصرف الصحي ... ؛ وتوزيع الأغذية والبذور وتعليم الاطفال في سن الدراسة وأي مظهر آخر من مظاهر الحياة الجماعية ، وذلك لتخفيف وطأة حالة اللاجىء . ونظرا للترابط بين هذه الانشطة المختلفة وحقوق اللاجئين الفردية ، فمن الطبيعي أن مشاركة اللاجئين الشعبية في تنميتهم هم لا يمكن الا أن تحفّز إعمال هذه الحقوق .

ثالثا - ردود واردة من الوكالات المتخصصة

منظمة الصحة العالمية

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨]

١ - الدراسة شاملة تماما وزاخرة بالمعلومات ، وتفسر ، مع التعليقات والمعلومات الواردة من الدول الاعضاء ووكالات الامم المتحدة الاخرى ، الابعاد التاريخية والفلسفية للمشاركة الشعبية في التنمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الانسان .

٢ - وتدل الدراسة على الإقرار الواسع النطاق بأن المشاركة الشعبية عنصر لازم ومقبول لعملية اتخاذ القرارات في عدد كبير جدا من الميادين ، وبذلك فهي تعزز المبدأ الاساسي الذي تستند اليه منظمة الصحة العالمية في نهج الرعاية الصحية الاولية باعتباره وسيلة للتنمية الصحية المرتكزة على مشاركة الافراد والاسر والمحليات .

٣ - وقد أعلن المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية الذي عقد في ما آتا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فيما أعلن ، أن الرعاية الصحية الأولية :

تعكس الاحوال الاقتصادية والخصائص الاجتماعية - الثقافية والسياسية للبلد ومجتمعاته المحلية ، كما تتشكل بناء عليها ، وهي تتوقف على تطبيق ما يلائمها من نتائج بحوث الخدمات الاجتماعية والحيوية الطبية والصحية وكذلك على الخبرة العامة .

تقتضي من المحليات والافراد أقصى قدر من الاعتماد الذاتي والمشاركة في تخطيطها وتنظيمها وتنفيذها والرقابة عليها ، وهي تعزز هذه الجهود ، مع الاستفادة قدر الإمكان بالموارد المحلية والوطنية وغيرها من الموارد المتاحة ؛ وتحقيقا لهذه الغاية فهي تعمل من خلال التعليم المناسب على تنمية قدرة المجتمعات على المشاركة .

٤ - يعد التوسع في إشراك المحليات في التنمية الصحية أحد المؤشرات الـ ١٢ إلى التقدم المحرز نحو تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية ألا وهو توفير الصحة للجميع وهو الذي تقدم الدول الاطراف بشأنه تقارير منتظمة الى منظمة الصحة العالمية . وانطلاقا من ذلك ومن العمل الواسع الذي اضطلعت به منظمة الصحة العالمية في العقد الماضي ، يمكن القول بأنه تم احراز تقدم كبير ، فالمشاركة المجتمعية أصبحت ذات أولوية أساسية وجوهرية لا بد أن يضعها الموظفون الصحيون المهنيون والاداريون في اعتبارهم عند وضع البرامج الصحية .

٥ - ان عمل منظمة الصحة العالمية الذي يضم البحث والتطوير والرصد الاقليمي والعالمي للاحوال والاتجاهات يكشف كذلك التحديات الاساسية أمام مشاركة السكان فيما يخصهم من الرعاية والبرامج الصحية . ويمكن ايجاز هذه التحديات فيما يلي :

٥-١ التفاوت بين جهاز وعملية التخطيط الوطني وبين الهياكل والعمليات اللازمة للمشاركة . وفي مجال الصحة يشتد ظهور هذا التفاوت حيث يوجه معظم الخدمات الصحية لتوفير الرعاية الطبية دون اهتمام يذكر باتاحة الفرصة لظهور المبادرات والقيادات في مجال التنمية الصحية كجزء من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ومن حقوق الانسان وكرامته .

٥-٢ نقص المهارات داخل القطاع الصحي لبدء عملية المشاركة ودعمها وتوجيهها واستمرارها ، والصعوبات الواردة في التعلم من ، والعمل مع ، قطاعات أخرى مثل النظم المدرسية والتنمية المجتمعية والارشاد الزراعي فضلا عن التنظيمات المحلية .

٥-٣ ان تفرّد المشاركة في أي اطار بعينه أصبح معروفا تمام المعرفة . ولذا لا توجد "منهجية مؤكدة" للمشاركة الشعبية في التنمية الصحية . ولكن المشاركة في التنمية الصحية أو في أية تنمية أخرى لا يمكن أن تقتصر في واقع الامر على مجرد الاعلان عنها ، بل يجب تنفيذها وفقا لمنهجية محددة . والعاملون في مجال الصحة يحتاجون الى الاعتماد على شتى الاساليب المحتملة لتطبيق المشاركة المجتمعية في مجال الصحة .

٦ - وتضاعف منظمة الصحة العالمية جهودها لإيجاد حلول لهذه المشاكل ، وخاصة بالتركيز على النظم الصحية للضاحية المستندة الى الرعاية الصحية الاولية . وقد تبين أن الضاحية (أو أي مسمى آخر مناظر لها في البلد) تعد شريحة من النظام الصحي الوطني ، كبيرة بما فيه الكفاية ولكنها محكومة في الوقت ذاته ، تسمح بتنسيق السياسات والاستراتيجيات الصحية الوطنية مع الاحتياجات والمبادرات والموارد المحلية ، كما تسمح بوضع وتنفيذ منهجيات المشاركة التي تقتضيها الظروف المحلية .

٧- وقد أشارت الدراسة بحق الى الاهمية الفائقة للإعلام والتعليم والتدريب اللازم من أجل تحقيق مشاركة شعبية هادفة . ويزداد هذا الامر تأكيدا في ميدان الصحة حيث جرت العادة على احالة العلم والتكنولوجيا والادارة في المجال الصحي الى قطاع الصحة وحده . ويستهدف برنامج المنظمة لتعزيز الصحة والتعليم الصحي الاهتمام بهذا الجانب الحيوي .

رابعا - ردود واردة من منظمات غير حكومية

الرابطة الدولية لاندية الليونز

[الاصل : بالانكليزية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

تؤمن الرابطة الدولية لاندية الليونز ايمانا راسخا بحقوق الانسان . ان المنظمة ، وان كانت غير سياسية ، لها هيكل يسمح بفتح عضويتها أمام كل الرجال والنساء ذوي السلوك الحسن ، دون اعتبار للجنس أو العقيدة أو اللون و/أو الاصل الوطني .

وتوجد أندية الليونز في ١٦٣ بلدا أو منطقة في العالم وهي مكرسة لخدمة الناس الاقل حظا في مجتمعاتهم . وتشمل كلمة "الخدمة" المساعدة الطبية والتعليم والمستشفيات والمياه النقية والآبار للمحاصيل وتحسين أحوال المواطنين - المنتزهات ، حمامات السباحة ، المشاريع الثقافية ، بنوك العيون والبحوث الطبية وكثيرا من الانشطة الاخرى لمساعدة آخرين يدخلون في نطاق القدرة المالية للنادي المحلي و/أو بمساعدة المؤسسة الدولية لاندية الليونز . وتتمثل روح الليونزية في عبارة "نحن نخدم" ، وتعمل المنظمة على خدمة كل شعوب العالم دون قيود باستثناء قيود التمويل وقدرة المنظمة على تلبية الالتزامات المالية المطلوبة .

الاتحاد الدولي للاسكان والتخطيط

[الاصل : بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨]

أصبحت مسألة المشاركة الشعبية ، رغم المناقشات المستفيضة التي جرت منذ فترة ما حول أهم مجالين يهتم بهما الاتحاد ، وهما الاسكان والتخطيط الحضري / الاقليمي ، محصورة في إطارها الشكلي إلى حد بعيد . وأصبح النقاش الاساسي هو كيف يمكن هيكلة وتنظيم مشاركة المواطنين والمقيمين في تخطيط وتنفيذ بيئتهم المعيشية . أما جانب "حقوق الانسان" فقد اختفى تقريبا من هذه المناقشات .

الرابطة الدولية للعلوم السياسية

[الاصل : بالانكليزية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧]

عقدت مجموعة حقوق الانسان للرابطة الدولية للعلوم السياسية مؤتمرا في لاهاي بهولندا خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ بشأن موضوع حقوق الانسان والتنمية . وقد حدث توافق مؤكد في الآراء في هذا المؤتمر الدولي بأن دور الجماعات الخاصة/الشعبية فائق الاهمية في حماية كل أشكال حقوق الانسان المعترف بها دوليا .

الاتحاد الدولي للسلطات المحلية

[الاصل : بالانكليزية]
[١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨]

يوافق عام ١٩٨٨ الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الاتحاد الدولي للسلطات المحلية بمدينة غينت في بلجيكا عام ١٩١٣ . والاهداف الاساسية للاتحاد منذ انشائه هي : رفع مستويات الادارة والخدمات المحلية ، وتعزيز رفاهة المواطنين من خلال حكم

محلي أكثر فعالية ، والدفاع عن مصالح الحكم المحلي في المنظمات الحكومية الدولية ، وتعزيز مشاركة المواطنين في شؤون الحكم المحلي . وتضم عضوية الاتحاد الرابطات الحكومية المحلية والاقليمية ، والمدن فرادى والرابطات والسلطات والوزارات الحكومية المحلية والاقليمية فضلا عن رابطات الخدمات العامة المهنية ومعاهد التعليم والبحث والافراد العاملين في الحكم المحلي والاقليمي أو في التدريب أو البحث . ويلتزم الجميع بتدعيم المؤسسات الحكومية المحلية الديمقراطية القائمة واقامة حكومات محلية لا مركزية حيثما ليس لها وجود من قبل .

وقد بذل الاتحاد مؤخرا في مؤتمره العالمي في ريو دي جانيرو عام ١٩٨٥ جهدا لتعزيز ودعم الحكومات المحلية . وفي تلك المناسبة اعتمد اعلان عالمي بشأن الحكم الذاتي المحلي ، والغرض من هذا الاعلان هو تشجيع الحكومات الوطنية على ضمان الحكم الذاتي المحلي سواء بمادة في الدستور أو بنوع آخر من الاحكام القانونية . وقد عرض هذا الاعلان على الامين العام للامم المتحدة ومن المقرر أن ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعاته عام ١٩٨٩ .

وقد قدم الاتحاد الدولي للسلطات المحلية هذا الاعلان* كبيان لالتزام ممارسي ومؤيدي الحكم المحلي بحق المواطنين في المشاركة في اتخاذ وتنفيذ السياسة العامة وبذلك يصبحون شركاء عن حق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم المعنية .

الاتحاد البرلماني الدولي

[الاصل : بالانكليزية]
[٣ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٨٧]

يود الاتحاد البرلماني الدولي أن يلفت النظر الى أنشطة الاتحاد من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية وفي عملية اتخاذ القرارات . وتحقيقا لهذه الغاية يشار الى وثيقة للاتحاد عنوانها "النظر في المعلومات المقدمة من الجماعات الوطنية بشأن مسألة مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات

---

* النص الكامل لهذا الاعلان متاح بالانكليزية للرجوع إليه في الامانة .

عملا بقرارات الاتحاد بشأن هذا الموضوع" ، وهي وثيقة تتضمن موجزات بردود وتعليقات المجموعات الوطنية للاتحاد بشأن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات . وينقسم التقرير الى فرعين : فرع يعنى بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات ، وفرع آخر يعنى بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات في الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

برنامج تريكل أب الموحد [TRICKLE UP PROGRAM, INC.]

[الاصل : بالانكليزية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٨٨]

يعد التأكيد على حقوق الانسان في التنمية عودة بالامم المتحدة الى ميدان تفوقت فيه في الخمسينات حين أعلن الأمين العام داغ همرشولد التنمية المجتمعية التي أكدت على أن المشاركة الشعبية هي حجر الزاوية في سياسة الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وقد أصبحت الامم المتحدة الآن في موقف أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى لكي تستعيد الزعامة في التحرك نحو إعمال حقوق الانسان للجميع بالتشديد على مشاركة الشعوب في نوال أهم حق من حقوق الانسان وهو التحرر من الفقر .

ويبرهن برنامج "تريكل أب" في ١٠٠ بلد على إمكانية القضاء على الفقر بالمشاركة المتحمسة من أشد الفقراء فقرا ، وبتكاليف منخفضة إلى الحد الذي ينتفي معه وجود أي عقبات مالية أمام استئصال الفقر في أنحاء كثيرة من العالم . واذا أمكن توجيه واحد من المائة في المائة من البلايين التي تنفق الآن على التنمية الى أشد الفقراء فقرا في برامج المشاركة في التنمية فمن الممكن أن يصبح الفقر ، مثله مثل مرض الجدري ، شيئا من الماضي .

الاتحاد الدولي لموثقي العقود اللاتينيين

[الاصل : بالفرنسية]
[٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨]

من المعترف به أن ثمة حقوقا ، خلاف حقوق الانسان الاساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي الذي يحتفل بالذكرى الاربعين لصدوره ، وخلاف الحقوق النابعة من اتفاقيات دولية ومحلية عديدة تتابعت زمنيا ، تعتبر من حقوق الجيل الثالث أو الرابع وتثير ، وإن لم تقل أهمية عن سابقاتها ، الاهتمام العام .

ولمّا كان حق الملكية أيضاً من بين الحقوق الاساسية المعترف بها للإنسان ؛ وكانت الملكية عنصرا جوهريا من عناصر تعزيز حرية الانسان ، فإنه يترتب على ذلك ، كنتيجة حتمية ، ضرورة أن يكفل أيضا حق نقل الملكية سواء بالتعاقد أم بالميراث .

وفيما يتعلق بالعقود تجدر الاشارة الى أن الفرد يضطر ، في كثير من الاحيان ، الى التعامل مع أطراف أقوى منه بكثير ، سواء بسبب مركزهم الاجتماعي أم بسبب خلفيتهم الثقافية . وتزداد المشكلة خطورة حين يكون أحد الاطراف المتعاقدة مصرفا أو مؤسسة إئتمانية أو شركة تأمين أو شركة كبيرة ، صناعية أو تجارية .

وموثقو العقود اللاتينيون ، الذين يمارسون نشاطهم في أربع قارات ، والذين انضمت منظماتهم المهنية لتشكل ، في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ ، الاتحاد الدولي لموثقي العقود اللاتينيين ، الذي تعترف به كمنظمة غير حكومية الامم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الاوروبية والامريكية ، يمثلون فيما يتعلق بالحالة الوارد ذكرها أعلاه أفضل وصاية متاحة للفرد لضمان المساواة بين الاطراف المتعاقدة ، وهي شرط أساسي للإعمال التام لحق الملكية والتصرف في الممتلكات .

والواقع أنه في جميع البلدان التي يمارس فيها موثقو العقود اللاتينيون نشاطهم ، من واجب هؤلاء ، وهو واجب نص عليه القانون أيضاً أن يتحققوا من الارادة الفعلية للاطراف وأن يبيّنوا ، ولا سيّما للأطراف غير الملمّة بمثل هذه المواضيع ، الآثار القانونية والاقتصادية والمالية المترتبة على ما ينوون ابرامه من عقود ، وأن يصيغوا عقوداً تتفق تماما مع ارادة الاطراف ، وأن يحتفظوا اخيراً بهذا العقد مهما طال الزمن ، كدليل غير قابل للمناقشة على الارادة التعاقدية .

ونشاط موثق العقود هذا ، الذي يعتبر رجل قانون محايدا ومركزا للاتفاق التعاقدي لضمان منع أي اخلال من جانب أحد الاطراف بشروط العقد على حساب الاطراف الاخرى وضمان أن يتمشى العقد مع قوانين الدولية أو مع القوانين الدولية ، يسهم أيضا بشكل حاسم في تفادي المنازعات القانونية . ولذلك ، يجزم بأن موثق العقود اللاتيني يضطلع بوظيفة مناهضة الدعاوى .

والواقع أن الاحصاءات أثبتت أن الصكوك التي يصوغها موثقو عقود لاتينيون لا تثير أي جدال ، في حين أن نظام التعاقد الآخر ، الذي ينص على تلقي كل طرف متعاقد عون ممثله القانوني الخاص ، يفضي عادة الى عدد كبير من المنازعات القضائية .

وقد حدت اهمية تدخل رجل القانون المحايد هذا ببعض البلدان المتقدمة اقتصاديا ، ولا سيما في قارّات أخرى مختلفة عن أوروبا ، الى أن تأخذ ببعض جوانب نظام التوثيق اللاتيني لما يوفره بالفعل للافراد من أمن أكبر عن طريق الحماية غير المباشرة لحقوق الانسان في هذا القطاع الذي يتسم بطابع خاص ولكنه ليس ثانويا بالتأكيد .

- - - - -